

تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ ودوره في جلب الرضا الشعبي

م م تحسين حمه سعيد شمس الدين
كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية

الملخص:

هذا بحث في فلسفة القانون. يدعى بأن الفكر القانوني في العصر الحديث مر بثلاث مراحل، يفترض بأن القانون في البداية يعتبر حكماً فقط. وبعدها تحول إلى القاعدة القانونية، في حين أنه يرى كمبادئ قانونية في المرحلة الثالثة، وهذا يعني في المرحلة الأولى أن الحكم الصادر من قبل حاكم هي (السلطة السياسية) يحسب قانوناً فقط. أما في المرحلة الثانية نظر إلى القانون كقاعدة قانونية. حيث إن القاعدة القانونية تتفصل عن صدرت منه وأن مطبق القانون يمكنه تصور ما هو مطلوب منه وتتبئه. وفي المرحلة الثالثة ذهب فلاسفة القانون إلى أن القانون إنما هو مبادئ قانونية. وهذا يعني تحول القانون من موضوع خارجي إلى أمر داخلي، يقوم بتطبيقه الشخص القانوني ايماناً به وليس خوفاً من العقوبة المفروضة عليه فقط.

يعتبر فيلسوف القانون الانجليزي (اوستين) مؤسس المرحلة الأولى، حيث انه ان يقصر القانون في احكام الحاكم الحي ، في حين ان فيلسوف القانون المشهور (هارت) يمثل المرحلة الثانية وانه اراد باعتباره القانون قواعد قانونية_ اكمال النواقص الموجودة في تفكير المرحلة الاولى. بينما ان الفيلسوف الامريكي (دوركين) اوصل الفكر القانوني الى مرحلته الثالثة (مرحلة المبدأ).

من ناحية اخرى انه جرى في فلسفة السياسة تغييراً جوهرياً في مسألة الديمقراطية والعقد الاجتماعي. وهذا بفضل اعمال فلاسفة كجون راولز وهابرماس، حيث لم يبق اليوم ان السلطة المنتخبة تقوم باتخاذ القرار ولم يعد العقد الاجتماعي منعقداً بسبب الدفاع عن حقوق الفرد، بل للذب عن حقوق الجماعة ايضاً، وان الشعب يشارك السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجميع. وهذا يدل على ان فلسفة السياسة توجهت الى التركيز على أمر داخلي وهو جلب رضا الشعب، وبه وصل كل من الفكر القانوني والسياسي الى النقطة المشتركة.

پوخته

ئەمە لىكۈلىنەۋەيەكە له فەلسەفەي ياسادا، بانگشەي ئەوە دەكات كە هىزى ياسايى نۇي لە فەرمانەوە دەستى پېكىردووھ دواتر بۇوته رىسىاي ياسايى (القاعدە القانونييە) و دواتر بەوە گەيشتتۇوھ كە بناگەي ياسا بىرىتىيە لە پەرنىسىيە ياسايىيەكان (المبادئ القانونية)، ئەمەش ماناي وايە كە له قۇناغى يەكەمدا ياسا بە فەرمانىيىكى دەرەكى دەرچىو لە لايەن دەسەتاتدارىيىكى زىندۇووي لەپەرچاۋ دەزانرا. له قۇناغى دووھەمدا ياسا وەك رىسا (القاعدە) سەير كرا ، كە ھەم رىسا لە خاوهنەكەي جودا دەبىتەوە و ھەميش ئەو كەسەي ياساي بەسەردا جىبەجىدەكرىت پېشتر دەزانىيەت داواي چى لىدەكرىت، ئەو دوو خەوشە گەورەيەي لە قۇناغى يەكەمدا بۇونىيان ھەبۇو. له قۇناغى دواتردا فەيلەسۋەكانى ياسا بۇ ئەوە رۆشتىن كە ياسا بىنەماي ياسايىيە (المبادئ القانونية)، ئەمەش بە واتايە بۇ كە ياسا وەرچەرخا بۇ بابەتىيىكى ناوهەكى و ئەوانەي ياسايىان بەسەردا جىبەجى دەكرىت لەپەر باوھ پېبۈونى ناوهەكى بە گۆيى دەكەن نوھەك تەنها لە ترسى سزاي دەرەكى .

ئۆستینی فەبلەسۇف بەناوبانگى پۆزەتىقىزم نويىنەرى قۇناغى يەكەم بۇو ، واتە ئۇ باوهېرى بەوه بۇو كە ياسا حوكىمى حاكمە. دەكىيەت هارتى فەيلەسۇف بەناوبانگى ياسا بە ناسىنەرى قۇناغى دووھەم دابىنىت. ھەروەك دەشىت دووركىينى فەيلەسۇف بە نويىنەرى ئۇ قۇناغە ئەڭماڭ بىكىيەت كە باوهەریان بە پەرنىسىبە ياسا يىيەكان ھەيە.

لە لايەكى دىكەوه لە فەلسەفەي سىياسەتدا گۆرانكارىيەكى بىنەرتى لە بابەتىك وەك ديموکراسى و گىربەستى كۆمەلەيەتىدا روویدا، ئەمەش دەرەنجامى كارى فەيلەسۇفانىيەكى وەك ھابىماس و جۇن راولۇز بۇو، كە ئىدى تەنها دەسەلات دواى ھەلبىزىرىنى بېرىار نادات و، مەبەستىيش تەنها بەرگىيىردن لە مافەكانى تاك نىيە، بەلكو مافەانى گروپ و كۆمەلگە، ئىتىر ھەم ھاولاتى بەشدارى لە بېرىارەكاندا دەكتو ھەميش رەزامەندى گەل دەبىتە سەنتەر، واتە وەرچەرخانى فەلسەفەي سىياسەت بۇ رەزامەندى ناوهەكى، لېرەوە فەلسەفەي ياسا و سىياسەت گەيشتىۋە بەيەك.

Abstract:

This research in the philosophy of law field. It claims that legal thought in modern times has gone through three stages. It is assumed that the law in the beginning is only a judgment. And then turned to the legal rules, And It considered legal principles in the third phase, which means in the first stage that the ruling issued by the governor of the district (political power) is counted only law. In the second phase, the law was seen as a legal rule. Since the rule of law is separate from those who issued it and that the application of the law can imagine what is required of it and its prediction. In the third stage, the philosophers of the law went on to say that the law is a legal principle. This means that the law is transformed from an external issue into an internal matter, which is applied by the legal person in his faith and not only out of fear of the punishment imposed on him.

The philosopher of the English law (Austin) is the founder of the first stage, since he shortens the law in the rules of the living ruler, while the philosopher of the famous law (Hart) represents the second stage and he wanted - as the law legal rules - complete the shortcomings in the thinking of the first stage. While the American philosopher Dworkin) brought the third phase of the legal thought (the principle stage).

On the other hand, political philosophy has fundamentally changed the question of democracy and social contract. This is due to the work of the philosophers such as John Rawls and Yurgen Habermas. Today, the elected authority is no longer able to make a decision. The social contract is no longer held because of the defense of the rights of the individual, but also for the rights of the group. This indicates that the philosophy of politics has tended to focus on an internal matter which is to bring the satisfaction of the people, by which both legal and political thought have reached a common point.

المقدمة

ان الاهتمام بحق مهم كفلسفة القانون في كلياتنا المختصة بالدراسات القانونية ليس بالمستوى الذي يهتم به في جامعات الدول المتقدمة، وان كان رواد القانون في جامعات الدول الاسلامية بنوا كليات الحقوق والقانون التي تتجاوز عمر بعضها اكثر من قرن على أساس قانونية فكرية وفلسفية مهمة، انتجت فقها قانونيا غنيا استهل المشرع من بنبوعها ما يحتاجه من المفاهيم والافكار والتفسير اللازم لاستمرار الحياة القانونية الشابة خلال القرن المنصرم. انه مع الاسف ربما وبسبب الظروف السياسية غير المستقرة التي مر بها تلك البلاد لم تستطع الاجيال الجديدة من القانونيين الاستمرار في الإبداع والإضافة الى ما انتجه نوع الجيل الاول في مجال الفكر القانوني وان كان هنا وهناك محولات بل دراسات وبحوث ومؤلفات قيمة قام بها الباحثون القانونيون في البلاد الاسلامية وخاصة نحن نمتلك كنزا فقهيا و قانونيا مخفيا كالفقه والشريعة الاسلامية الغراء، حيث يوصف احد الفلاسفة الحضارة الاسلامية بأنها حضارة صنع الفقهاء والقانونيين.

بناءا على المبدأ العلمي المعروف الذي يطلب من الدارس توجيه السؤال المرتبط بالحقل الذي هو بقصد الدراسة فيه بدل محاولة تخليه ذهنه من الاسئلة حتى لا يصبح ذهنه ذهنا حافظا للمواد دراخا للقواعد الموجودة فقط. فعلينا توجيه الاسئلة الجدية في مجال فلسفة القانون حتى نصل الى العمق الفكري للمولضيع القانونية. فعندما يأتي طالب القانون حتى في دراسته القانونية الأولية ويسأل عن الأسس الفكرية للدراسات القانونية يكشف بأنه لا يوجد ما يروي عليه في المجال الفلسفى والفكري القانونى. وان كان يوجد آراء وتصورات فكرية مهمة عند رجال القانون في كلا مجالى القضاء والتعليم القانونى. وهذا ما كشفناه نحن الأجيال المتأخرة من نوع عند استذتنا في كليات القانون.

ربما يرجع السبب في عدم الاهتمام بالمجال الفلسفى والفكري القانونى الى الذهاب الى أن القانون هو مجال عملى وليس مجالا نظريا مهتما بالفكر كما هو الحال في الحقول المعرفية الأخرى. يبدو ان هذا النوع من التحليل غير صحيح بناءا على سببين رئيسين وهما:

اولا: ان العلوم القانونية كسائر العلوم الاخرى لها جانبان، جانب فكري نظري اساسي يبين فيها مجال وحدود الدراسات القانونية وبين النظريات والمفاهيم القانونية فيها ويبحث عن دلائل وجودها وعلل الاخطاء التي وقعت. وبما ان العلوم الفكرية هي من المعرفة ذات الدرجة الثانية المعتمدة على العقل، المعرفة التي يكون الخطأ فيها على درجة من الأهمية لا تقل من أهمية الصواب.

ثانيا: ان الجانب العملي لا يمكنه ان يستقيم في مساره و يصبب في تحقيق نتائجه ما لم يكن مبنيا على اسس فكرية متينة و واضحة حيث ان الفكر المشوش وكما يقول أحد فلاسفة القانون يولد الهوية والعمل المشوش. من هنا يظهر اهمية البحث في مسألة مهمة كفلسفة القانون والعلوم القانونية الفكرية الجديدة، الا وهي فلسفة القانون وتاريخ القانون و علم النفس القانوني ومقارنة النظم والشائع القانونية وعلم الاجتماع القانوني.

ومن ثم حاول الباحث في هذا البحث المتواضع دراسة مجال صغير في حقل فلسفة القانون وهو محاولة الجواب عن سؤال كون اشكالية بحثه، وهو هل القانون حكم ام قاعدة ام مبدأ؟

وبافتراضه ان القانون تطور من الحكم وتجاوز مرحلة القاعدة القانونية حتى وصل الى مرحلة المبدئية وأثر هذا التطور في جلب الرضا الشعبي. الا ان الباحث لا يدعى انه سبق في هذا المجال، بل ان هناك دراسات قيمة سبقته اعتمد عليها ويشير اليها اثناء البحث، وان حاول ان يضيف بعض الاضافات ! .

اما بالنسبة للمنهج المعتمد عليه في البحث وهو المنهج العقلي النظري الذي يجب ان يعتمد عليه في هذا النوع من الدراسات. وان حاول ان يكمله بالمنهج الوصفي المقارن.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث:

اما المبحث الاول فقد خصّص لإلقاء الضوء على التعرف بفلسفة القانون ومواضعاته .

وأما المبحث الثاني مكرّس لدراسة تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ القانوني.

والباحث الثالث يبحث عن كيفية الاستفادة من تطور الفكر القانوني ودوره في جلب الرضا الشعبي.

وأخيرا اختتم الباحث البحث بخاتمة تضم أهم ما توصل إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث .

المبحث الاول

(التعرف بفلسفة القانون ومواضعاته)

المطلب الاول: التعرف بفلسفة القانون:

دراسة فلسفة القانون جديد بشكل عام كحقل مستقل ضمن الحقول الفكرية المسمى بالفلسفة المضاف(sub-field) والذي تدخل مصطلح (فلسفة) على كلمة اخرى كلمة القانون، فتصبح كلمة الفلسفة مضافاً والكلمة الملحة بها مضافاً اليها: كلمة (فلسفة) مضاف (القانون) مضاف اليها، فتصبح (فلسفة القانون)^(۱). فتتحدد وظيفة فلسفة القانون ضمن حقل الفلسفات المضافة بما يلي:

أولاً: ان فلسفة القانون من المعرفة الدرجة الثانية، والمقصود من المعرفة الدرجة الثانية هي ذلك الحقل المعرفي الذي يجعل من نفس العلم موضوعاً للبحث بدل دراسة موضوع ذلك العلم، ونعني بقولنا هذا انه اذا كان لكل علم موضوعاً خاصاً به يدرسه، فان موضوع فلسفة ذلك العلم هو ذلك العلم نفسه. فمثلاً اذا كان موضوع علم الكيمياء هو دراسة العناصر الكيميائية وموضوع علم الطلب هو دراسة جسم الانسان وموضوع علم الفيزياء هو دراسة المادة وموضوع علم الاخلاق هو دراسة القواعد الاخلاقية. فان فلسفة أي علم من تلك العلوم تدرس العلم نفسه، اذا ان فلسفة الكيمياء تجعل من علم الكيمياء موضوع دراسته، وكذلك فلسفة الطب بدل ان تدرس جسد الانسان تقوم بدراسة علم الطب نفسه^(۲)، وهذا صحيح بالنسبة لجميع العلوم التجريبية منها والانسانية^(۳). ومن ثم اذا كان لعلم القانون مسائله ومواضيعاته. فان فلسفة القانون يدرس القانون نفسه!.

ثانياً: واذا كان لكل علم موضوعه ، فان مناهج الدراسة تختلف باختلاف العلوم فان المنهج في دراسة الفلسفات المضاف منهجه نظري عقلي دائماً^(۴) .

ثالثاً: ولكن ان السؤال الذي يظهر نفسه هو الفلسفة المضاف تقوم بدراسة اي جزء من المعارف التي تضاف اليها؟

^۱ سون اریک لیدمن، درسایه‌ی آینده (تاریخ اندیشه‌ی مدرنیته) ترجمه‌ی سعید مقدم، نشر اختران، تهران،

چاپ اول ۱۳۸۷ هش، ص 61.

^۲ احمد رضا همتی مقدم، فلسفه پژوهشی مضاف، به کوشش : عبدالحسین خسرو شناه ، جلد دوم، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندشه اسلامی، چاپ دوم تهران ۱۳۹۰ هش، ص 368.

^۳ الطالبی، دکتر محمد حسین، درآمدی بر فلسفه حق، نشر پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، قم جعفری، چاپ اول، پاییز ۱۳۹۳ ه. ش.

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بان الفلسفات المضافة هي تابعة للفلسفة التحليلية والمشهور من هذه المدرسة الفلسفية انها تهتم بتحليل المفاهيم (concepts) وان فلاسفتها يرون بان هذا التحليل هو الوظيفة الأساسية للفلسفة. ولهذا فإن أول وظيفة لفلسفة أي حقل تصبح تحليل المفهوم الأساسي في هذا الحقل، فأول وظيفة فلسفة الفن تحليل مفهوم الفن والمفاهيم المهمة الأخرى في حقل الفن. وتكون دراسة الفرضيات والنظريات الموجودة فيها وظيفتها الثانية⁵، بالإضافة إلى ذلك في فلسفة الحقول العلمية كالسياسة والقانون والأخلاق تتحقق فلسفتها في أساس الشرعية لمبادئها العملية. لذلك تتكون فلسفة اي منها من جانبيين: جانب تحليلي، يحل المفاهيم ويتحقق في الفرضيات والنظريات. والجانب الآخر يتحقق في أساس وشرعية المسائل العملية. فيبحث في النظريات العملية في تلك الحقول كالنظريات المتعلقة بالأخلاق العملي الموجود في الأخلاق⁽⁶⁾.

ومن هنا الموضوع الأول لفلسفة القانون هو دراسة مفهوم القانون وتأتي بعده دراسة فرضيات ونظريات القانون وانواعه وموقعه من بين المعارف الأخرى و خاصة(بالنسبة لفلسفة القانون) أهميته بالنسبة للعلوم الإنسانية بشكل عام و القانونية بشكل خاص!⁽⁷⁾.

رابعا: الذي ذكرناه آنفاً يتحقق على فلسفة القانون الذي نحن بصدده البحث عنه ايضاً. فلسفة القانون من المعرفة الدرجة الثانية، فان كان القانون كمعرفة من الدرجة الاولى يدرس القواعد القانونية يعني قواعد السلوك الاجتماعي العامة المجردة التي يعاقب السلطة العامة من يقوم بمخالفتها. فإن فلسفة القانون كمعرفة درجة ثانية يجعل علم القانون موضوعاً لها. وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين: قسم تحليلي ، يصبح نفس القانون الموضوع الرئيسي في دراستها ومقارنتها بالعلوم القريبية كالعلوم الاجتماعية السلوكية وتكامل النظام القانوني وتصحيح الأخطاء وتكلمة النقاد. في حين أن القسم العملي يبحث في موضوع مقارنة القانون بالأخلاق و شرعية المواضيع القانونية كالعقوبة والإعدام والحق والمسؤولية القانونية والحرية والحياة الخاصة من الحياة في الفضاء العام⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: مراحل تطور الفكر القانوني:

إن الفكر القانوني تجاوز مراحل متعددة ومعروف بأنه ابتدأ أراد ان يتميز القانون عن غيره من الحقول الأخرى. في البداية كان محاولة فلاسفة القانون هو اثبات استقلالية القانون وأن القانون موضوع مركزي في العصر الحديث وكأحدى إبداعات هذه المرحلة⁽⁹⁾. وفي المرحلة اللاحقة أريد ان يميز بين القانون الموجود والمطبق والقانون المثالي الكامل خارج الحياة والمراد ايجاده. وفي المرحلة التالية التي شرعاها الفيلسوف الاخلاقي المشهور جرمي بنتام الذي حاول ان يتميز بين القانون المكتوب والقانون العرفي غير المكتوب واظهار امتيازات النوع الاول وأهمية مقارنة النوع الثاني⁽¹⁰⁾، وفي نفس الوقت محاولة ضمان حق الانسان في وضع القانون (نظرية القانون الوضعي positivism theory) حكم مستقل عن القانون الإلهي والطبيعي. وفي الحقيقة أن هذا الموضوع احتفظ على حيويته وأهميته إلى الوقت الحاضر، وان نتاج منه ظهور المدرستين المعروفتين مدرسة القانون الطبيعي ومدرسة القانون الوضعيتين وزعّتا اكثراً فلاسفة القانون بينهما، حيث انها في البداية كانتا تتعاملان بالاتجاه المعاكس وتريد كل واحدة منهما ان تحافظ باستقلالها وتسلك طريقاً غير التي سلكتها المدرسة الأخرى، ولكن بعد مرور الزمن تنازل كل منهما ولفائدة المدرسة المقابلة عن موقفها الصلب، فوصل اخيراً إلى ان اراد فيلسوف

⁵ Noel Carol – Philosophy of Art – Contemporary Introduction, 2007,p45.

⁶ سروش دیاغ، امر اخلاقی امر متعالی(جستارهای فلسفی)، نشر کتاب پارسه، چاپ اول 1388 هشتم، 67-69.

⁷ مارک تبیت، فلسفه حقوق، ترجمه: حسین رضایی خاوری، دانشگاه علوم اسلامی رضوی ، مشهد 1384، ص 26.

⁸ محمود حکمت نیا، فلسفه حقوق در (فلسفه‌های مضائق)، به کوشش : عبدالحسین خسرو پناه ، جلد دوم، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندشه اسلامی، چاپ دوم تهران 1390 هشتم، ص 158.

⁹ مارک تبیت، مصدر سابق، ص 41.

¹⁰ المصدر نفسه، ص 42.

مشهور كالفيلاسوف الامريكي دوركین ان يجمع بينهما، فابدع نظريته المشهورة بالنظرية الجامعة (target theory) ⁽¹¹⁾.

وفي هذه المرحلة لم يرد ان يميز القانون من الاخلاق فقط بل أريد أن يتميز عن اقرب حقل منه وهو حقل السياسة. وبدأت هذه المرحلة بالكتاب المشهور لدوركین المعروف بـ(امبراطورية القانون) ⁽¹²⁾ الذي عرّفت فيه المحاكم في القانون الجديد بأنها عاصمة تلك الامبراطورية، والقضاة هم ملوكها ⁽¹³⁾، وهذه المسالة استمر البحث فيها حتى اليوم ⁽¹⁴⁾.

حالياً وان كان لفلسفة القانون أقساماً و مواضيع مختلفة الا أن موضوع ماهية القانون و حقيقته يعتبر موضوعه الأهم ، ولهذا أصبح كثير من فلاسفه القانون مشهورين و مختصين في هذا الموضوع. بالإضافة الى ذلك انه وفي البداية كانت جل جهود فلاسفه المدرستين المهمتين (المدرسة الطبيعية والمدرسة الوضعية) تدخل في دراسة هذا الموضوع المهم ⁽¹⁵⁾ .

المطلب الثالث: المدرسة الطبيعية والمدرسة الوضعية

اولاً: المدرسة الطبيعية:

اذا اردنا ان نجعل موضوعاً مفتاحاً للتعرف على المدرسة الطبيعية: فان المدرسة الطبيعية تذهب الى ان هناك فرق بين القوة والقانون، حيث ان القانون لا يعتبر قانوناً بغير رعاية العدالة والاخلاق، فليكن القانون من اي شيء، فإن الاخلاق يكون جزءاً منه ⁽¹⁶⁾. ويمكننا ان نعبر عمماً قلناه بالخطيط التالي:

$$\text{القانون} = \text{س} + \text{الأخلاق}$$

ويعبّر عن هذا أحسن تعبيّر قول أوكستين حينما قال: القانون غير العادل لا يعتبر قانوناً ⁽¹⁷⁾. ويمكننا أن نقول بأنّ هذا أحد المبادئ التي تدعى بها مدرسة القانون الطبيعي، والثانية هي أنّ الأخلاق هو جزء من القانون الطبيعي.

يعرّف اوكتين الفيلسوف والمتكلّم المسيحي الاشهر بأنه مؤسس هذه المدرسة. وبما ان اوكتين كان فيلسوف مشائی ارسطي محبي لفلسفة ارسطو، فان جذور هذه المدرسة موجودة في الفلسفة اليونانية والفلسفة الاسلامية فيما بعد. حيث توجد الافكار الاساسية للقانون الطبيعي وخاصة في مدرسة الاعتزال في الفكر الاسلامي الوسيط. ⁽¹⁸⁾

ولكن يمكننا ان نوزع هذه المدرسة الى اتجاهين، الاتجاه المدرسي الاوكتيني القديم والاتجاه الحديث الذي انكف عن الادعاءات الشمولية القديمة للمدرسة. واكفى بشرط وهو حتى يبقى القانون على قانونيته

¹¹ Dworkin,G(ed) Morality, Harm and the law, sanfrancisco and Oxford University press.

P41.

¹² Dworkin,R(ed)(1977b)Laws Empire , London.: fontana.p25.

¹³ p34-37. Ipid

¹⁴ p27-35. Ipid

¹⁵ مارك تبيت، مصدر سابق:ص49

¹⁶ المصدر نفسه،ص30

¹⁷ المصدر نفسه،ص32

¹⁸ أحمد، الدكتور محمدشريف، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين(دراسة مقارنة)، وزارة الثقافة والاعلام دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص34.

يجب ان يكون اخلاقيا و عادلا، فان الادعاء المثالي القديم كان يعتقد بان القانون والاخلاق والقانون الطبيعي شيء واحد⁽¹⁹⁾.

ثانيا: ان المدرسة الوضعية تذهب الى ان القانون اذا شرع بالطريقة الشرعية فانه يعتبر قانونا، وليس جانبه القانوني مرتبط بعادته واحلقيته. اذ القانون له وجود مستقل ومغاير للاقلاق ولكن ليس بالضرورة مخالف له⁽²⁰⁾.

تعتبر المدرسة الوضعية تحويلا لنظرية القانون الالهي التي لا تقرر اي قاعدة اخلاقية الا اذا وضعها من قبل الامر الالهي، بغير النظر الى مضمونها سواء كان محتوى الامر عادلا اخلاقيا او غير عادل، وهنا ايضا فان القانون يعتبر قانونا اذا صدر من الجهة المختصة به قانونا، من غير النظر الى مضمونه، سواء اذا كان موافقا للاقلاق او مخالفها. يمكن القول بأن هذا الاتجاه في الحضارة الاسلامية يمثله الاتجاه الاشعري في مسألة الحسن و القبح الاخلاقي⁽²¹⁾. فان الحسن يكون حسنا اذا امر به الشارع، والقبح يكون قبيحا اذا ذمه الشارع، من غير ان يكون الحسن والقبح ذاتيين. اي من غير النظر الى ماهيته ومضمونه الاخلاقي. غير ان الفرق بين الاشعيين والوضعيين في الفكر القانوني الحديث، ان القانون عند الوضعيين يأخذ قوته والزاميته من الجهة المختصة قانونا، بينما يكون اساس قوة القاعدة الاخلاقية او الشرعية عند الاشعيين من الامر الشرعي الالهي⁽²²⁾.

ان الحكم على صحة اي من النظريتين او الترجيح بينهما لا يكون سهلا، وخاصة اذا ان لكل منهما ادله ولهاذا يعتبر الخلاف بينهما جدلا قدما وصل الى مرحلة اعتبرت (عند البعض) مرحلة تساوي الأدلة⁽²³⁾، ومن ثم تنازل كل من النظريتين عن بعض ادعائاتها لمصلحة النظرية الاخرى بعد نزاع وانتقاد طويل بينهما. ومن هذا النزاع و التنازل تطور الفكر القانوني، التطور الذي نبحث عن الجانب المتعلق منه ببحثنا في المبحث التالي:

المبحث الثاني

(تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ القانوني)

ان المتأمل في تاريخ الفكر القانوني يكتشف بأن هذا الفكر تجاوز ثلاث مراحل لاحقة: اولاها مرحلة الحكم، وهي مرحلة فلاسفة القانون ونظرياتهم التي تذهب الى قصر القانون في الحكم الصادر من الحكم والسلطة السياسية. اما المرحلة الثانية فهي مرحلة القاعدة القانونية التي ابادها فيلسوف القانون النكليزي الأشهر (هارت) بعد ان انتقد نظريات المرحلة السابقة وقال يجب ان تعتبر القانون قاعدة وليس حكم. لأن القانون لا يقتصر على حكم الحكم الحي الذي يصدره، بل انه يبقى حتى بعد موت الحكم الى ان يلغى بالطرق المشروعة قانونا⁽²⁴⁾.

¹⁹ مارك تبييت، مصدر سابق، ص49، ص32.

²⁰ المصدر نفسه، ص42.

²¹ محمد صالح بن احمد الغرسى، منهج الاشاعرة بين الحقائق و الاوهام، استنبول، تركيا، الطبعة الاولى، ص134.

²² مارك تبييت، مصدر سابق، ص45.

²³ المصدر نفسه، ص37.

²⁴ المصدر نفسه، ص78.

الأنه وبعد مرحلة القاعدة القانونية هناك مرحلة ثالثة، وهي مرحلة المبدأ القانوني التي تعتبر ان القانون ليس إلا مبادئ قانونية تكون وراء القواعد تعطيها القوة القانونية، ولا يمكن القواعد مخالفتها، والحقيقة ان هذه المرحلة كانت مرحلة فلاسفة المدرسة الطبيعية الجامعين لكلا المدرستين الوضعية والطبيعية، من روادها كفيلر ودوركين⁽²⁵⁾.

فإننا سنخصص مطلاً لكل مراحل معتمدين على نظرية فيلسوف تعرفنا بالمرحلة مكوناتها وعناصرها وتوجهات المفكرين فيها.

المطلب الأول: مرحلة الحكم القانوني:

يبدو أن أحسن شخص يوصلنا إلى الأفكار الأساسية لهذه المرحلة بل أنها صارت معروفة به هو الفيلسوف القانوني الوضعي الانكليزي (أوستين) وآرائه المهمة في ماهية القانون واستقلاله. ولهذا سنخصص هذا المطلب للبحث حول نظريته وآرائه التي ارتضى بها الفلسفه باعتبارها بداية الفكر القانوني الحديث، وإن كان لأكثرهم ملاحظات وانتقادات ذكر بعضها منها.

نظرية أوستين الوضعية (Austin positivism theory)

أن أشهر فيلسوف في المدرسة الوضعية هو الفيلسوف الانكليزي المشهور (John Austin)، فإن نظريته القانونية (نظرية أوستين الوضعية) هي أولى نظرية حاول فيها أن يعرف القانون كالقانون الموجود في الواقع والمطبق فعليا⁽²⁶⁾ وليس القانون المطلوب الذي يرجى أن يوجد. ولهذا أصبح محل اهتمام الفلسفه الوضعيتين الذين جاءوا من بعده، وأصبح معيارا للموافقين والمخالفين، أي أن بعضهم أرادوا مخالفته فكان معيارا في مخالفتهم ، والذين وافقوه فكان معيارا بالقياس الأولى، وخاصة انتقادات الفيلسوف القانوني هارت (a Hart) الذي حاول بانتقاده إصلاح نظرية أوستين، بل ان تأثير نظرية أوستين كان عظيما إلى درجة جعل من الطرف المقابل مضطراً أن يراجع رؤيته اليوتوبية ومنه ظهر الجيل الثاني من الفلسفه الطبيعيين.

فالذي قام به أوستين في نظريته؟

يمكننا ان نقول بأن النقطة الأساسية لنظرية أوستين هي تحويله للنظرية الإلهية التي الإله هو الذي يحكم فيها، فتحول الشرعية الإلهية إلى شرعية الحكم الذي يحكم، أي أنه علمنا هذه النظرية السماوية إلى نظرية ارضية تتعلق بالحاكم البشري. أي ان كان القانون يتكون من الأحكام والأوامر التي يصدرها الإله. فإن القانون الأرضي الوضعي المطبق هي الأحكام والأوامر commands التي يصدرها الحكم الارضي والتي يجب على المجتمع والافراد تنفيذها⁽²⁷⁾. إذا أن اركان الحكم عند أوستين اثنان:

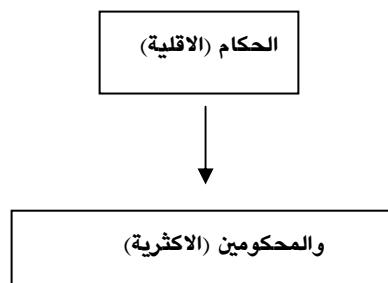
أحدهما: هو الطلب واظهار الأوامر من قبل الحكم، أي ان هناك ميل من قبل السلطة ان تأمر، وهذا المطلب يعتبر امرا أساسيا بنبيويا⁽²⁸⁾. والثاني يظهر بأنه وفي حالة امكان مخالفة الحكم او امر الحكم فان المخالف يتعرض الى العقوبة، ومن هنا تصبح العقوبة عنصرا أساسيا في تكوين القانون، والحكم الذي لا يحدد له عقوبة لا يعتبر قانونا. وأن أهم مسألة عند أوستين هو مفهوم الحكم فإن الحكم يعتبر جزءا من القانون ويجب على الآخرين اطاعته، وهو لا يطيع اي شخص آخر فوقه، والبحث عن القانون داخل القانون وليس خارجه كما هو الحال في المدرسة الطبيعية

²⁵ المصد نفسه، ص.

.23²⁶Austin, J, (1955(1832))The province of Jurisprudence Determined, London; weidenfeld & Nicolson.p
Harris, J.W.(1966) legal philosophies, London; Butterworths, 2nd edn 1988.p75-78. ²⁷

ال Shawi, الدكتور متذر، فلسفة القانون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1414هـ-1994م. ص.36. ²⁸

القديمة.⁽²⁹⁾ ومن ثم يوزع المجتمع على رأي اوستين الى مستوى الحاكمين (و هم دائماً اقلية في المجتمع) ومستوى الافراد الآخرين و هم الاكثرية⁽³⁰⁾.



مشروعية الحكم:

ولكن عندما نسأل اوستين عن مشروعية الحكم من اين انت؟ يكون جوابه انه أمر عادي (Habitual) ان تكون الاكثرية تنفذ الاحكام⁽³¹⁾.

وهو عادي ان يكون الحكم يصدر الاحكام، اذا اساس هذه الاطاعة هو هذه العادة، وبناءاً على ذلك تمكّن اوستين ابداع اساس لازامية القانون داخل المجتمع بدل الأساس الإلهي فوق الإنساني⁽³²⁾.

المطلب الثاني:

مرحلة القاعدة القانونية

(Hart positivism theory): النظرية الوضعية (هارت)

ان هارت (Hart) من فلاسفه المدرسة الوضعية وهو يؤمن باستقلال القانون من الاخلاق⁽³³⁾ ، وهو يوضح نظريته بانتقاد نظرية اوستين وخاصة في النقاط التالية :

اولاً: القانون هو قاعدة (Rule) وليس حكماً (command).

ثانياً: ان وظيفة القانون ليس المنع بل هو تنظيم العمل وتسهيله.

حسب راي هارت ان نظرية اوستين لا يمكنها توضيح الاعتبار والاقرار (persistence) ولا يمكنها توضيح انشاء (continuity) القانون.

ثالثاً: ان المبدأ في القانون ليس حكم الحكم فلا يكون للآخرين الا الاطاعة ولا يتمكّنوا في ان يتتبّعوا بما هو مطلوب منهم (predict) ، ويجب ان يكون هناك قواعد توضح لنا أدلة و سندات شرعية السلطة. فالقوله ليس اساس القانون بل هو (القاعدة)⁽³⁴⁾.

²⁹ المصدر نفسه، ص36.

³⁰ المصدر نفسه، ص36.

³¹ مارك تبيت، مصدر سابق، ص45.

³² المصد نفسه، ص45.

³³ .Hart, L.A.(1961) The concept of law.oxford; Clarendon: revisededn 1995

وان مفهوم القاعدة هو يعطي لسلوكنا الدليل (justification) والاتجاه (attitude). والأخيرة (القاعدة) مفهوم عام ويوجد لها دور مهم في توضيح كثير من جوانب السلوك الاجتماعي في العصر الحديث⁽³⁵⁾.

هذا توجه داخلي وان لتقدير الفرد دور مهم فيها، واستعمل هارت هذا المفهوم بدل مفهوم العادة عند اوستين الذي لا يمكنه توضيح اساس القانون. فإن اصطلاح القاعدة ليس عادة فقط، بل ان الفرد يمكنه معرفة وفهم وتوضيح القاعدة.)⁽³⁶⁾ هارت ذكر انتقاداته في كتابه المشهور (مفهوم القانون) (The concept of law).

عند هارت ان القانون مجموعة قواعد متكاملة، مكونة من القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية ، ولذلك للتعرف على القانون يجب اخذ مجموع النظام القانوني بنظر الاعتبار⁽³⁷⁾.

اولا: القواعد اقانونية من الدرجة الاولى، وهي تلك القواعد التي تنظم سلوك الافراد و ينشئ منها الالتزام و المسؤلية (كالقواعد القانونية العادلة من القانون المدني وقانون الاحوال الشخصية الخ..)⁽³⁸⁾

ثانيا: القواعد القانونية الدرجة الثانية التي لها علاقة بالقواعد الدرجة الاولى، والتي تخلق السلطة (Authority) والهيئات العامة. ويقال لمجموع القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية القانون.، والمجتمع الذي لا يوجد فيه الا القواعد الدرجة الاولى هو مجتمع غير متدين، وان وجود القواعد الدرجة الثانية هي احدى علامات التقدم⁽³⁹⁾.

وان القواعد الدرجة الاولى لها عيوب ثلاثة:

1- عدم الوضوح فكثيرا ما ان القاضي يتحير في تطبيقها، ونحن نواجه الشك في تفسيرها، ونحتاج المرجع لبيانها.

2- ان القواعد الدرجة الاولى هي قواعد متعارضة دائما، ولا يعرف ما منها ينفذ.

3- البطأ في التنفيذ وعدم التجانس مع تغيرات المجتمع⁽⁴⁰⁾.

القاعدة الاساسية (قاعدة المعطية للشرعية):

القاعدة القانونية التي تقر بها جميع القواعد الأخرى هي القاعدة الأساسية. اذ أن القاعدة الأساسية فوق جميع القواعد الأخرى ، وهي فوق واحدى القواعد الدرجة الاولى ايضا، وان كانت القواعد القانونية تأخذ شرعايتها من هذه القاعدة، وتأخذ هذه شرعايتها من متطلبات وسلوك المجتمع. وحتى تتجاوز عيوب قواعد الدرجة الدرجة الاولى نحتاج الى القواعد الدرجة الثانية. لأن القاعدة الأساسية هي التي ترفع الغموض والإبهام، كما ان القواعد الدرجة الثانية هي التي تعالج الجمود وتأخر القانون ، كما انها ترفع التعارض (تضمن تفيذهما وليس تحقيقها). اذا النظام القانوني يتكون من القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية معا.

فيذهب هارت الى ان القانون ليس له علاقة بالأخلاق، ولكنه يذهب الى اننا يمكننا تحليل نوعين من العلاقة بينهما

اولا: العلاقة العرضية وان هذه العلاقة ممكنة ولكنها غير ضرورية⁽⁴¹⁾.

³⁴ p101-144.,Ipid

³⁵ Ipid, p123-128.

³⁶ p95-110.,Ipid

³⁷ p115-130.,Ipid

³⁸ مارك تبيت، مصدر سابق، ص78.

³⁹ .140-155، p، cit، op، A Hart, L,

⁴⁰ مارك تبيت، مصدر سابق، ص81.

A Essays in Jurisprudence and philosophy , oxford: CLarendonk p 8-57. ⁴¹ Hart, L,

ثانياً: العلاقة الذاتية: العلاقة الضرورية ، حيث ان القانون لا يمكنه ان يوجد من غير الاخلاق. وبناءاً على هذه العلاقة انقسم الوضعيون الى جماعتين:

اولاً: الشموليون(exclusivists) تذهب هذه الجماعة بأنه لا علاقة مطلقاً بين القانون والاخلاق، فإن هارت ليس مع هذه المجموعة.

الثانية: الجماعة المتمسكون بالحد الأدنى من العلاقة، الذين (وتحت ضغوط الطبيعيين) تخلوا عن رأيهم المطرد حول العلاقة بين القانون والأخلاق، فإنهم يعتقدون بأن وجود حد ادنى من العلاقة بين القانون والأخلاق ضروري ، ربما يكون إحدى تلك المبادئ هو رعاية مصالح الذين يصدر القانون لمصلحتهم⁽⁴²⁾. والعلاقة الأخرى بينهما هو وجود العلاقة (العدالة الصورية) والمساواة امام القضاء..

ثانياً: العلاقة العرضية وهذه العلاقة تنشأ عندما تأخذ الاخلاق مكانه في القاعدة الاساسية ، ويسمح بوجوده⁽⁴³⁾.

المطلب الثالث: مرحلة المبدأ القانوني:

ان هذه المرحلة هي المرحلة الاخيرة في الفكر القانوني وهي المرحلة التي تقارب فيها المدرسة الوضعية والمدرسة الطبيعية وان كان فلاسفتها محسوبون على المدرسة الطبيعية ، فاننا سنخصص هذا المطلب لاثنين منهم ، وهما فيلسوفا القانون كل من جون فينيس (john finnis) و دوركين (Ronald dworkin) :

اولا ، جون فينيس ونظريته(الدعاوي الأساسية) (Paradigm cases).

هو احد الفلاسفة الطبيعيين الذين في مناقشاته مع الفلاسفة الوضعيين (وخاصة هارت) كان له تأثير مهم في تغيير وجهتهم المترفرفة ولا ينظرون الى القانون من الناحية الخارجية، اي لا يكون القانون مهما بالنسبة للذين يصدروننه فقط بل من وجهاً نظر الذين ينفذونه ايضاً. بل يجب ان يعتبر القانون فقط ما يعتبرونه هؤلاء قانون⁽⁴⁴⁾ .

فلنرى كيف قام فينيس بذلك؟.

اولا : ذهب فينيس الى انه حتى نتعرف على القانون لا يجوز ان يكون لنا نظرة قبلية بل نظرة بعدية، اي ان لا نحسن المسألة من الناحية النظرية اولا ، بل علينا ان نهبط الى الذين يطieten القانون⁽⁴⁵⁾ .

ثانياً: وحتى يتحقق ما ذكرناه في النقطة السابقة، يجب ان نختار الدعاوي الذين تعتبر يقيناً من القانون وأن لا نبحث في الدعاوي التي تعتبر دعاوي حدودية اي تعتبر من قبل البعض قانونية ومن قبل البعض غير قانونية(كالقواعد المتعلقة بالاحكام المتعلقة بالرقيق) بل يجب ان نختار مسائل كالسرقة و القتل وغيرها من الأحكام التي لا يشك احد في قانونيتها. ويسمى هذه بالدعاوي الأساسية (Paradigm Cases)⁽⁴⁶⁾ .

⁴² . p127، cit، op، A ,The concept of law Hart, L,

⁴³ p128-130. Ipid

⁴⁴ مارك تبيت، مصدر سابق، ص120 .

⁴⁵ (1980) Natural Law and Natural Rights, oxford: oxford University press.p44- Finnis, J.

⁴⁵.

⁴⁶ مارك تبيت، مصدر سابق، ص120

ثالثاً: بعد هذا يجب ان نسأل المنفذ للقواعد المتعلقة به حتى نعرف من اية وجهاً هو ينفذها ، هل ينفذها من وجهاً خارجية فقط اي خوفاً من عقوبتها، ام انه ينفذها من وجهاً داخلية (Internal)، اي انه ينفذها بمحض ارادته؟ وهذه الوجهة الداخلية هي الأخلاق .⁽⁴⁷⁾

فالانتقادات الموجهة الى نظرية فينس.

اولاً: فإذا كان في فلسفة القانون نريد ان نسأل ما هو القانون فيجيب فينس بأنه يظهر في الدعاوى الأساسية، وعندما نسأل ماهي؟ فيجيب هي التي يعتبرها المنفذون كذلك من وجهة داخلية وهذا دور يخالف المنطق⁽⁴⁸⁾ ، اذ انما نريد معرفته يعتمد على الذي نجربه بعد معرفته وهذا دور وتعارض.

ثانياً: نحن نريد ان نتعرف على القانون ولكن فينـس يعرـفنا على سبـب التزـاماـنا بالقانون، وواضح انـهـما مـخـلـفـان.

ثالثاً: إن فينس يوجهنا إلى أنه للتعرف على القانون يجب أن نختار الأسلوب البعدي وإن هذا الأسلوب هو الأسلوب الأحسن، ولكن لا يستدل لسبب افضلية هذا الأسلوب على الأسلوب القبلي!

ثانياً: نظرية دوركين (Ronald dworkin) الجامعة (Law as integrity)

ان فيلسوف القانون والسياسة والأخلاق المشهور (Ronald dworkin) صاحب نظرية الجامعة في فلسفة القانون واستاذ جامعة هارفارد يعتبر آخر فيلسوف في القانون الذي توفي في عام 2013م⁽⁴⁹⁾.

احدى تلك الداعوي هي دعوى معروفة بدعوى ريكس ضد بالمر في عام 1899م في نيويورك فقتل فيها ابن ابن جده الموصي بجمعية ميراثه له حتى يحصل على التركة، وعندما اتم مدة سجنه طلب حصته، وحسب القانون الموحد((Rules of testamentary succession)) لم يكن هناك استثناء لهذا النوع من المسائل⁽⁵²⁾. وهذا يعني انه كان يستحق الحصة، لكن جميع القضاة كانوا متفقين على انه يجب تحريمه ، وكان هذا الموقف يحتاج الى التفسير:

فإذا كان قد فسّرنا الحال حسب نظرية هارت التي كانت تقصّر القانون في القواعد وفي هذه الحالة لم يتجاوز المسوأة
حالتين:

الحالة الاولى: هي ان وظيفة القاضي تصبح انشاء القانون وليس تنفيذه، وفي هذه الحالة حتى اذا اقرنا بالوظيفية الانسانية، فان القاضي يرجع بقاعدته التي انشئها الى زمن ماضي وينفذها على واقعة وقعت قبل وجودها بالاخير الرجعي، وهذا يكون عملا غير قانوني اصلا.

⁴⁷ آرش نراقی، فلسفه حقوق؛ سایت شخصی آرش نراقی، www.arashnaraghi.org. Retrieved

15 March 2017

المصدر نفسه، المحاضرة الثامنة.⁴⁸

⁴⁹ آرش نرacci، مصدر سابق، المحاضرة الثامنة.

⁵⁰ p44., cit'Dworkin. Laws Empire, op

51 مارک تپیت، مصدر سابق، ص 102

المصدر نفسه، ص 106 52

الحالة الثانية: ان نقول بأن القاعدة الاساسية هي التي اجازت القيام بمخالفة القواعد القانونية العادلة ، وهذا وقوع في رأي الفلسفه الطبيعيين الذين يخالفهم هارت والذين يؤمنون بالدور الاساسي للمبادئ الاخلاقية في ماهية القانون. ولهذا ذهب دوركين الى ان القانون ليس قواعد (Rules) فقط، بل هو المبادئ الاخلاقية(Ethic Principles) ايضا، ويجب ايجاد الانسجام (fit) بينهما⁽⁵³⁾:

RULES

القواعد

= القانون

المبادئ

PRINCIPLES

واخذ على الوضعيين انهم اخذوا بالقواعد كما انتقد الطبيعيي بأنهم اعتمدوا على المبادئ فقط، في حين يجب التعامل معهما كمجموعة واحدة متكاملة(Gapless)، وللوصول الى هذه النتيجة يجب ان ينظر الى القانون كموضوع منتسباك معقد وليس موضوعا بسيطا ذو بعد واحد⁵⁴.

وبهذا بدأ تطور الفكر القانوني لحكم وتغير الى القاعدة القانونية ووصل الى ان يكرم مبادئ غير مرئية، اي ان القانون بدأ من كونه مسألة و موضوعا خارجيا حتى وصل ال ان أصبح موضوعا داخليا.

والمبحث الثالث

(تطور الفكر القانوني ودوره في جلب الرضا الشعبي)

المطلب الاول (التعرف بمفهوم الرضا الشعبي).

مدلول مفهوم (الرضا الشعبي) ليس واضحًا كما يبدو لأول وهلة، فانتنا ان دققنا النظر فيه وجدنا ان هذا المفهوم مرتبط بمفهوم الديموقراطية، وان مفهوم الديموقراطية وان أصبح من اكثر المفاهيم مداولة بجميع لغات العالم، ورغم تأريخه المديد في الفكر السياسي والقانوني. بل انه أصبح معناه متغيرا حسب الاذوار التاريخية و حسب المكاتب السياسية وانظمة الحكم والقانون المختلفة، رغم ان هذا المفهوم اصبح اشهر دليل لنظام الحكم والدولة واساس شرعية سلطتها⁵⁵، بل اسلوب لوضع ونشأة دساتير الدول. حيث ان اكثر الطرق الديموقراطية لوضع الدساتير ترجع شرعيتها لارادة الشعب ورضاه. فان كان الديموقراطية في معناه المشهور هو حكم الشعب من قبل الشعب فلا ديموقراطية لأنية سلطة سياسية من غير الشعب الذي يرضى بهذا النظام المدعى للديموقراطية⁵⁶.

⁵³ p36., cit,Dworkin, op

⁵⁴ مارك تبيت، مصدر سابق، ص108-112.

⁵⁵ د عدنان عاجل عبيد(القانون الدستوري) النظرية العام والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثالثة، بغداد،

. 2013.. ص18-21 و100.

⁵⁶ (Key Concepts in Critical Theory), Newjersey, Humanities Philip Green(ed) Democracy Press, 1993,p2.

فما هو معنى الديموقراطية الذي يرتبط بالشعب وجلب رضاه ليس في موقع اضفاء الشرعية عليه بل في موقع اجرائه:

الديمقراطية كلمة يونانية في الاصل ودخلت اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر (Democra) (Democrat) ومنه انتقلت اى اللغة الانكليزية، فالكلمة اشتقت من كلمة (Demokrasiya) (Democratia) و هي مشتقة من جذور الكلمتين (دمو) بمعنى الشعب و (كراتوس) بمعنى الحكومة، فهي اذا نوع من الحكومة بخلاف الانظمة المونارشية والاشرافية فيها الشعب هو الذي يحكم⁵⁷.

(الحكومة عن طريق الشعب) او (حكومة الشعب من قبل الشعب) ومن ثم ظهرت التلاقي الاصلي لمفهوم الديمقراطية، ويبدو في الظاهر انه مفهوم واضح لا ابهام فيه، اما تأريخه وخاصة في القرن العشرين يدل بأنه من المفاهيم التي اثارت الجدل. وان المناقشات والتفسيرات التي جرت فيه لم يجعل المفهوم واضح، بل ادى ابهامه بشكل اكثر⁵⁸. كما ان المنظر الديموقراطية فيليب كرين يشير الى ذلك بشكل دقيق:

فالديمقراطية في اواخر القرن العشرين ليس مفهوما مثيرا للجدل فقط بل غامض كل الغموض⁵⁹.

ويزيد كارل كوهن تعريف اخرى للتعریف البسيطة السابقة، منها) الحكم على اساس الرضا الشعبي او حکمة الاکثرية (او حکمة الامة⁽⁶⁰⁾) وهذه التعريف المختصرة وان كانت صحيحة ولكنها لا ترشدنا الى المقصد، ولها يحاول كوهن الوصول الى تعريف مفيد عن المفهوم

(الديمقراطية الحكم الجماعي الذي في اکثر الاحوال افراد المجتمع يشاركون بطريق مباشر او غير مباشر في اتخاذ القرارات التي تتعلق بجميعهم ، او بامكانهم المشاركة في اتخاذها⁽⁶¹⁾ .

ومن ثم يرى أن المفهوم المفتاحي في الديموقراطية هو كلمة المشاركة ولا يمكن الديموقراطية الوجود لو لا مشاركة الشعب، واتخاذ القرارات التي بها تتخذ. ومن هنا ان الديموقراطية الجديدة هي التي توافق الافراد على قواعدها وقراراتها، وبناءا على هذا اراد بعض الفلاسفة امثال جون راولز ان يميزوا بين مفهومي الاتفاق والعقد، حيث أن الأول يعني فيما يعنيه الاتفاق بعد الحرب من قبل الأطراف المتحاربة. في حين أن الثاني(العقد) يدل على توافق الأفراد الأحرار المتساوين على شؤونهم وتوزيع السلع العامة و اتخاذ القرار في المسائل التي تتعلق بجميع الافراد وإحساس الرضى بذلك⁶².

كما ان فيلسوفا كهابرماس يذهب الى ان اليموقراطية لا يمكن ان تتحقق الا بعد مشاركة المواطنين واجتماعهم في الفضاء العام بشكل علني ومفتوح، وهذا هو اساس الفكرة الأساسية في كتابه المشهور الذي طبع في عام(1962) تحت عنوان (التحول في بنية الفضاء العام) ، وأكد هابرماس في هذا الكتاب على دور المناقشات والمناظرات في الاماكن العامة كقاعات المكتبات العامة والمقاهي و المبني المتعلقة بالفنون والأدب،⁽⁶³⁾ وحسب رأي هابرماس في

⁵⁷ دیوید هلد، مدلہای دموکراسی ترجمة: عباس مخبر (تهران، روشنگران و مطالعات زنان ، 1378 هـ ش، ص14).

⁵⁸ میراحمدی، منصور، اسلام و دموکراسی مشورتی، نشر نی، تهران 1384 هـ ش، ص204، 227.

⁵⁹ دیوید هلد، مصدر سابق، ص14.

⁶⁰ کارل کوهن، دموکراسی ترجمة: فیبریز مجیدی(تهران، انتشارات خوارزمی، 1373 هـ ش) ص22.

⁶¹ المصدر نفسه، ص27.

⁶² بهرام اخوان کاظمی، بررسی و نقد نظریه عدالت جون راولز، کتاب نقد، فصلنامه انتقادی فکری فرهنگی، سال هشتم، شماره سی و هفتم، پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه إسلامی، زستان 1384، ص152.

⁶³ ان موقع التواصل الاجتماعي لم تكن موجودة في عام 1962 والا ذكرها

هذا الجو الموجود في الفضاء العام الذي لا يوجد فيها أي ضغط داخلي أو خارجي يوجد مشاركات ايجابية وفعالة وتتخذ القرارات عن رضا ودون اكراه ، وهناك يقرر على كيفية نظام الحكم ومراقبته الحكومة⁽⁶⁴⁾ .

ومن ثم ظهر نوع من الديموقراطية الجديدة تسمى بالديموقراطية التشاركية المبنية على العقل الجماعي، بل الوصول إلى تحقيق المصلحة الجماعية بدل المصلحة الفردية المعتمد عليها في الليبرالية الكلاسيكية ومرحلة العقد الاجتماعي، واتخاذ القرار فيها عن رضا ودون اكراه⁽⁶⁵⁾ .

المطلب الثاني) الدولة الديموقراطية التشاركية مبنية على الرضا الشعبي

كما ذكرنا ان فكرة الديموقراطية تطورت اليوم، وهي ليست الديموقراطية المبنية على الليبرالية الكلاسيكية المعتمدة على الدفاع عن حقوق الفرد ، وتحقيق المصالح الفردية والمستدلة بالعقل الفردي⁽⁶⁶⁾ . وهذا كان قصد المفكرين حينما قالوا يجب اتخاذ القرار بالتعاقد وليس الاتفاق، بناء على ان الافراد في حالة التعاقد هم في حالة انتيادية دون اضطرار او ضغط عليهم وهم يقررون ب الكامل رضا وقناعة، بينما يكون التوافق في حالات استثنائية، المتعاقدون مضطرون على التوافق كحالة انهاء الحرب وهذا يمكن ان يدلوا بآراء لا يكونون مقعدين بها ولا يأتي رايهم عن رضاهم⁽⁶⁷⁾ .

فإن هذا نوع جديد من ممارسة الحكم مبني على مشاركة ورضا المواطنين يمكن تحديد اركانها كما يلي:

اولا: الاتحاد بين السلطة السياسية والوسط الاجتماعي:

في عصر نظرية العقد الاجتماعي يفترض ان الشعب يتعاقد مع السلطة السياسية على مباشرتها للحكم، ويتنازل عن حقوقه لها، ومن ثم السلطة تقوم باتخاذ القرار وتنفيذ الا ان في هذا النمط الجديد ، ان الشعب تشارك في عملية اتخاذ القرار ، ومن ثم لا يكون اتخاذ القرار من اختصاص السلطة السياسية ، وبالتالي يتهدد الوسط الاجتماعي والسلطة السياسية⁽⁶⁸⁾ .

ثانيا: محدودية صلاحيات السلطة السياسية ، بما ان السلطة لا تتوحد في اتخاذ القرار ويشارك المواطنون معها، ويرمي الى كسب رضاهم فان صلاحياتها تكون مقيدة ومعلقة على رضا الشعبي⁽⁶⁹⁾ .

ثالثا: العقلانية في القرار:

ان افراد المجتمع حينما يناقشون كل جوانب المسالة المتعلقة بجميعهم فيتضح جميع جوانبها و حينها يكون قرارهم ناضجا مستدلا عقلانيا جماعيا شفافا بسبب مشاركة الجميع فيها، ويكون هذا القرار اكثر عقلانية من رأي شخص واحد ينفرد برأي وان كان عاقلا ،لأنه لا توجد فرصة تقوية رأيه بتوجيهه الانتقادات اليه⁽⁷⁰⁾ .

رابعا: التحويل من الخارج (الموضوع) الى الداخل (الذات):

من القواعد الموجودة في النفس البشري، اذا كان الأمر يأتي من خارجه ويطلب منه تنفيذه يكون اصعب من تنفيذ نفس الامر ان كان ينفذه بقناعة ويرضى به ، اي يكون تنفيذه نتيجة امر داخلي في نفسه يرضى به. وهذه احدى

⁶⁴ روبرت هولاب ، یورگن هابرماس ، نقد در حوزه عمومی ، چاپ دوم (تهران، نشر نی، ۱۳۷۸) ص 25.

⁶⁵ میر احمدی، مصدر سابق، ص 221.

⁶⁶ المصدر نفسه، ص 227-233.

⁶⁷ المصدر نفسه، ص 235.

⁶⁸ p50., cit, Philip Green, op

⁶⁹ میر احمدی، مصدر سابق، ص 240-246.

⁷⁰ المصدر نفسه، ص 247-249.

مشكلات الانظمة الدكتاتورية حيث يكون اوامرها الى المحكومين اوامر خارجية لا يكون مطاوعتهم لها عن قناعة ورضي⁷¹.

من هذه النقطة تظهر أهمية تحول القانون من حكم خارجي يفرض على الشعب من الخارج الى مبادئ داخلية يفهمها الشعب ويرضى بها. ويكون توضيح هذه المسالة مضمون المطلب التالي:

المطلب الثالث (دور التحول القانوني في جلب الرضا الشعبي)

الحاكم لا يكون له شرعية الحكم الا بالاعتماد على رضا المحكومين وتسليمهم لهم عن قناعة⁽⁷²⁾ ، هنا كان تکمن الفكرة في التحول الذي جاء على الفكر القانوني. حيث ان قصر القانون في الاحكام التي يصدرها الحاکم ولا حول للشعب غير تنفيذها دون تفكير ومشاركة يكون نتيجتها عدم رضاء الشعب بها ومحاولة التهرب من تطبيقها. ومن ثم تكون النظريات المرحلية التي تقصـر القانون في حكم الحاکم الحي غير ملائمة لمرحلة مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات حول المسائل المتعلقة به ومنها القانون واحکامها. ويمكن اضافـة هذا الأمر کانتقاد آخر غير الانتقادات الأخرى الموجهة إلى نظريات تلك المرحلة ومنها نظرية اوستين.

اما مرحلة القاعدة القانونية وهي المرحلة الثانية في تطور الفكر القانوني، وان كان مميزاتها اكثر مقارنة بالمرحلة القبلية. لكون القاعدة تتقطع عن منشئها ويكون لها وجود مستقل. وبالتالي يكون وجود القانون غير معتمد على وجود الحكم كما كان الوضع في مرحلة الحكم ، ويمكن للقاعدة ان تبقى وان كان صاحبها الذي خلقها غير موجود. فان اعتبار القانون لا يتجاوز القاعدة يجعل منه امرا خارجيا يكون وضعها من اختصاص السلطة المختصة بوضعه ومن ثم لا يعักس تطلعات الشعب ومطالبه ولا حتى عاداته في بعض الاحيان، وكثيرا ما يرفض الفرد الانصياع وقبولها عن رضا. ولهذا يؤكد في هذه المرحلة على عنصر العقاب على المخالفين للقاعدة القانونية، وان كان الغالب ان افراد الشعب يطبقون القانون في اكثر احواله لقناعتهم باستحقاق تنفيذه ورضاهم به وليس خوفا من العقاب كما يقول فيتيس⁽⁷³⁾. ولهذا فإن النظريات المتعلقة بهذه المرحلة لا تطابق المرحلة المعتمدة على الرضى الشعبي.

واخيرا تأتي مرحلة كون القانون مكررنا من المبادئ القانونية المتعلقة بالمضمون الأخلاقي للقانون سواء قصرناه في المبادئ التي يقع بها افراد الشعب او قلنا بان القانون يجمع بين القواعد والمبادئ (كما جاء في نظرية دوركين)، ولكن المبدأ غير المرئي هو الاصل المعتمد عليه والمرتضى من قبل نافذه فيكون القانون قد تحوّل من أمر خارجي يفرض على الشخص الى أمر داخلي ينفذه برغبة وشوق. وهنا يظهر ترابط التحول القانوني من الحكم الى المبدأ مع مسألة الرضا الشعبي. حيث ان كون القانون مبادئ (كليا او جزئيا) يقبله الشعب ويشارك في ايجاده ويرضى به ويعتبر بأنه جاء منه من الداخل ولم يفرض عليه في الخارج.

الخاتمة

وأخيراً نختتم البحث بخاتمة تضم أهم ما توصلنا إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثلثا البحث:

اولاً: ان الفكر القانوني قد تطور من الحكم الى القاعدة حتى وصل اخيراً الى المبدأ.

ثانياً: ان التوزيع التقليدي للفكر القانوني الى مدرستي الطبيعية و الوضعية قد تُجُوز ، فتنازل اصحاب كل من النظريتين، عن آرائهم المطرفة و غير المعتدلة فتجاذب آرائهم. حيث اعترف اصحاب المدرسة الوضعية على ضرورة وجود حد أقل من المضمون الاخلاقي والعدالة في القانون ، كما ان اصحاب النظرية الطبيعية اعترفوا بالوجود المستقل للقانون وان رأوا بضرورة وجود المضمون الاخلاقي له. فالآراء و النظريات الاخرة كنظيرية

⁷¹ حوشہ کوہن، مصدر سابق، ص 213-215.

⁷² د. متذ الشاعر، الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، ص 15.

⁷³ p.45, cit. Finnis, J. op.

دورکین حاولت الجمع بين آراء الوضعانيين القاصرين للقانون في القاعدة القانونية ، والطبيعيين الذين اعتمدوا على المبدأ فحاولت الجمع بينهما.

رابعا: ان النظام الديموقراطي قد تطور حتى وصل الى نوع جديد من الديموقراطية تسمى بالديمقراطية التشاركية المعتمدة على مشاركة افراد الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، وبالتالي يكون سلطة النظام السياسي مقيدة بآراء المشاركون وجلب رضائتهم.

خامسا: ان القانون كاحد ركائز هذا النوع من الديموقراطية قد تحول من أحكام وقواعد خارجية الى مبادئ داخلية يتعلق بالجانب الذاتي لأفراد الشعب و قيمهم بتطبيقه عن قناعة ورغبتهم في أكثر أحوالهم.

سادسا: ان تطور الفكر القانوني أثر في تخفيف التركيز على العقوبة كعنصر مهم في القانون وتحويلها الى الاعتماد على المبادئ التي يرتضى بها افراد الشعب ويؤمنون بها.

سابعا: ان تحول الفكر القانوني الى مبادئ مواز لتطور النظام السياسي الى نظام يرتكز على جلب الرضا الشعبي، ومن ثم يصلان الى نقطة مشتركة بينهما ، وهي استناد الرضا الشعبي على مبادئ قانونية يرتضى بها الشعب وينتج منها تطبيق القانون عن قناعة من جانب ، وجلب الرضا الشعبي في نظام مستقر يحكمه نظام قانوني متتطور من جانب آخر. ومن هنا يصل كل من فلسفة القانون وفلسفة السياسة الى نقطة مشتركة ويتحدان . الاول بوصوله الى مرحلة المبدأ القانوني والثاني باعتماده على الرضا الشعبي وهذه النقطة الاخيرة ان تمكن البحث التحقيق فيها فقط قدم شيئاً جديداً في العلاقة بين الدراسات القانونية والسياسية، وان كان شيئاً متواضعاً لا يستحق التفاخر فيه. فإن التوفيق كله من الله سبحانه وتعالى.

قائمة المراجع والمصادر

1. إمام، زكريا بشير ، مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، دار روائع مجلداوي، عمان أردن، الطبعة الأولى، 1414هـ-2003م.
2. الاحمد، الدكتور محمد سليمان، فلسفة الحق، منشورات الزين الحقوقية ، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، 2017.
3. البزار، عبد الرحمن، مبادئ أصول القانون، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد1958م.
4. البزار، عبد الرحمن، مبادئ القانون المقارن، مطبعة العاني، بغداد 1967م.
5. البزار، عبد الرحمن، ابحاث وأحاديث في الفقه و القانون، مطبعة العاني، بغداد1958م.
6. البشير، عبدالباقي البكري زهير، المدخل لدراسة القانون، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة بغداد، 1989.
7. الجابری، د. محمد عابد، الدين و الدولة و تطبيق الشريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996م.
8. الحافظ، الدكتور هاشم، تاريخ القانون، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، طبع على نفقه جامعة بغداد، دار الحرية للطباعة، بغداد 1980.
9. حمه غرب، تحسين ، العدالة ونظرياتها ، جامعة التنمية البشرية، سليمانية، 2016.
10. خاتمي، محمد، الدين و الفكر في شراك الاستبداد، ترجمة: ماجد الغرابوى، دمشق، دار الفكر، 2001م.
11. خدوری، د. مجید، مفهوم العدل في الإسلام، ترجمة: دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 1998م.
12. الزلمی، الدكتور مصطفى ابراهيم، المنطق القانوني قسم التصورات، بدون مكان و تاريخ نشر.
13. الزلمی، الدكتور مصطفى ابراهيم، أصول الفقه في نسيجه الجديد، الجزء الأول، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، طبعة تاسعة، 2002.
14. زکی احمد، بدور و الآخرون، مأزق الدستور (نقد و تحليل)، بغداد- بيروت، 2006م.
15. الزنون، الدكتور حسن علي، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، بغداد، 1975.
16. الزنکی، الدكتور صالح قادر، اسباب النزول و الورود و اشكالية قراءة النص الشرعي دراسة اصولية، الطبعة الأولى، ایران- قم، 2003.

17. زیدان، عبدالکریم، نظرات فی الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة(ناشرون)،بیروت ، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م .
18. زیدان، الدكتور عبدالکریم، الوجيز فی أصول الفقه، نشر إحسان، الطبعة الأولى، تهران، بدون تاريخ نشر.
19. الشاوي، الدكتور منذر، فلسفة القانون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1414هـ-1994م .
20. الشاوي، الدكتور منذر، مذاهب القانون، مركز البحث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1986م .
21. المؤمن، مشكاة صبح عبد علي، مبادئ العدل و الإنصاف كمصدر للقانون الدولي العام، اطروحة متقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد 1422هـ - 2001م، باشراف الدكتور عصام العطية.
22. تبیت، مارک، فلسفه حقوق، مترجم: حسن رضایی، طروده ڈھوہشی، مشهد، 1384هـ بش.
23. کاتوزیان، دکتر ناصر، فلسفه حقوق، جلد أول، شرکت سهامی انتشار، تهران، ضاٹ ضھارم، 1385
24. کلی، جان، تاریخ مختصر تئوری حقوقی در غرب، ترجمه: محمد راسخ، انتشارات طرح نو، تهران 1382 هش.
25. حسین ساکت، محمد، نظرشی تاریخی به فلسفه حقوق، شرکت انتشارات جهان معاصر، تهران 1370هـ بش.
26. Austin .j.(1832) 1955 The privence of Jurisprudece ، London: Wedenfeld&Niclson.
27. Cohen,M (1984), Roald dorkin and Contimprary Jurisprudence, London.
28. Fuller, L, L .(1964) The morality of law, new Haven, CTand London:Yale university press;revised edn 1964.
29. Finnis, j. (1980) Natural law and natural Rights Oxford: oxford Univercity press.
30. Hart , H, L, .A. (1961) The Concept of Law, oxford: Clarendon,revised edn1995.
31. Dorken,G.(ed.)Marality ، Harmand the law, Sanfrancisco and oxford: westviewpress.
32. Legislation (eds) by J. H burns and H.L.A hart, (Oxford: Oxford University press).
33. Buckle, s. (1991), natural law, in peter singer (ed) a companion to ethics (oxford: Blackwell publishers).
34. Crickbernard، on justice new statesman، number5، may1974.
35. Cample Tom، justice، Macmillan Education، 1988.
36. Daniels Norman (editor)، Reading rawls، Stanford University press، 1989
37. Dwokin Ronald، Taking Rights Seriously، Harvard University press، 1979
38. Dwokin Ronald، “foundation of libral equality” published in “The Tanner lectures on human valves”， edited by Grethe Peterson، 1990
39. Feinbergk Joel, Coleman, jules(ed): philosophy of law, 6 thed, printed in u.s.a 1999.
40. Fridrich, Carl Joachim: the philosophy of law in historical prespective, Chicago, the university press, 1964.
41. Habermas jurgen، the jurnal of philosophy، no 92، 1995.
42. Ian, brownli(ed): basic documents in international law, Clarendon press, oxford, 1995.
43. International covenant of economic, social and cultural rights (1966), in H.R: A compilation of international instruments.
44. Kymlicka Will، contemporary political philosophy، Clarendon press، 1999.
45. Khadduri, majid: Islamic conception of justice, Baltimore and London, john Hopkins University press, 1982.
46. Keslen, hans: (law as a normative order) in philosophy of law, ed. By Johnson Conrad, mecmillan publishing company, New York, 1993.
47. Locke john، the second Treatise of government، edited by Gough، Blackwell، 1956.
48. John rawls، “the law of peoples”， Harvard university press، fifth printing 2000.

49. Jorgen HabermasK‘ The Theory of communicative Action‘ Volk1: Reason and the Rationalization of sociatyktr.T.Macarthy (London Heinemannk1984)
50. Malachowski Alan‘ reading Rorty‘ basil Blackwell‘ 1990.
51. Manning David‘ The mind of Jeremy Bentham‘ London lomgman‘ 1968.
52. Mac Intyre, A. (1985) after virtue: a study in moral theory (London: duckworth).
53. Mackie, J. L. (1980) Humes moral theory, (London: Routledge and kegan Paul).
54. Mill, J .s. (2001) utilitarianism, (ed) by George sher (indianapolis: Hackett publishing company).
55. Nozick Robert “Anarchy‘ state and utopia” Blackwell‘ 1974.
56. Pettit Philip & chanddran Kukathas“Rawls: A theory of justice and its critics”, polity press‘ 1990
57. Pound, roscoe: social control through law, archon books, 1969.
58. Pettit Philip & Robert Goodin‘ contemporary political philosophy‘ Blackwell‘ 1998.
59. Paul, J. (1981) reading nozick: essays on anarchy, state and utopia, oxford: Blackwell.
60. Rawls John “A Theories of justice” oxford university press‘ (first published‘ 1971) 1999.
61. Rawls John“justice as fairness” Harvard University press‘ 2000.
62. Rawls John lectures on the history of moral philosophy‘ edited by Barbara Herman‘ Harvard university press‘ 2000.
63. Rawls John“political liberalism” Columbia university press‘ (first publication‘ 1993)‘ 1999.
64. Rawls John‘ collected papers‘ edited by Samuel freeman‘ Harvard University press‘ 1999.
65. Reiss Hans‘ Kant political writings‘ Cambridgs University press‘ 2001.
66. Rawls John‘ the law of peoples with the idea of public reason revisited‘ Harvard university press‘ fifth printing‘ 2000‘ inprinted in the United States of America.
67. Rotry Richard‘ contingency Irony &solidarity‘ Cambridgs University press‘ 1989.
68. Rosen Allen‘ Kant’s theory of justice‘ cornll university press‘ 1996.
69. Raz, J. (1970) the concept of legal system: an introduction to the theory of legal systems, oxford: Clarendon
70. Sandel Michael‘ liberalism and the limits of justice‘ Cambridgs University press‘ 1982.
71. Sandel Michael‘ “The procedural Republic and the unencumbered self” political theory‘ volume 12‘ Feb 1984.
72. Sidgwick, H (1907) the methods of ethics, (Cambridge: Hackett publishing company).
73. Swinburne, R, G (1981) (duty and the will of God) in Paul Helen (ed). Commabnds and morality (Oxford: Oxford University press).
74. Shapiro Ian‘ The evolution of rights in libral theory‘ Cambridgs University press‘ 1986.
75. Simmonds, N. e. (1986) central issues in jurisprudence: justice, law and right, London: sweet & Maxwell.
76. The procedural Republic and the unencumbered self‘ political theory‘ volume 12‘ No (Feb‘ 1984).
77. Hart, L,A.(1961) The concept of law.oxford; Clarendon: revisededn 1995